العرب
الأربعاء 2021/10/27
السنة 44 العدد 12222

غياب التناغم داخل التنسيقية الشيعية يشتت جهود المالكي

خلافات بين العامري والخزعلي حول سبل تخفيف حجم الخسارة الانتخابية

يحاول رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي بناء جبهة عريضة تضم القوى المعترضة على نتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها التيار الصدري، بيد أن جهوده تواجه إشكاليات عديدة بينها غياب التوافق مع تلك القوى.

بغداد - خلقت نتائج الانتخابات التشريعية وضعا معقدا في العراق ليس فقط بين المتنافسين من داخل المكون الشيعي، بل وأيضا بين الحلفاء أنفسهم، في ظل تباينات حول سبل التعاطي مع الواقع الجديد الذي هز التوازنات الداخلية.

ويسعى زعيم كتلة "دولة القانون" ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إلى توسيع جبهة المعترضين على نتائج الاستحقاق، عبر ما يسمى بالإطار التنسيقي، بيد أن غياب التناغم بين مكونات هذا الإطار وسعي آخرين إلى الإمساك بالعصا من المنتصف يجعلان من مهمة المالكي صعبة.

ويضم الإطار التنسيقي إلى جانب "دولة القانون" تحالف "فتح"، الذي يشكل المظلة السياسية للميليشيات المسلحة الموالية لإيران، والذي مني بهزيمة قاسية في الاستحقاق حيث لم يحصد سوى 17 مقعدا، بعد أن حل في المرتبة الثانية بواقع 48 مقعدا في انتخابات 2018.

ويتشارك مع الإطار التنسيقي في الموقف من نتائج الانتخابات كل من "تحالف قوى الدولة" بزعامة رجل الدين الشيعي عمار الحكيم ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وتحالف "العقد الوطني" الذي يتزعمه فالح الفياض، وحزب "الفضيلة".

راية تتفرع عنها رايات

خلافات داخل تحالف فتح، الحليف الذي يراهن عليه نوري المالكي لمحاصرة مقتدى الصدر

ورغم الموقف الجامع بين هذه الأطراف، إلا أن هناك عدم تجانس يصل حد التباين في التعامل مع الوضع القائم، فهناك منهم من يدعو إلى إعادة الانتخابات برمتها في حال لم تتدارك المفوضية المستقلة للانتخابات ما يعتبرونها "أخطاء" شابت عملية العد والفرز، وشق يرفض هذا الخيار ويعتبره غير واقعي.

وصرح عضو ائتلاف دولة القانون، عباس الياسري، الثلاثاء أن الائتلاف ليس مع دعوات إعادة الانتخابات قائلا "نحن نتعامل مع الأمور بواقعية جدا وأعتقد أن إعادة الانتخابات مطلب ليس مطروحا وإنما هو مطلب للجماهير، ومن حق المتظاهرين أن يرفعوا مطالبهم مادام أنهم لم يجدوا آذاناً صاغية من المفوضية".

وأضاف الياسري "نحن مع سير العملية السياسية بواقعية ودون رفع سقف المطالب حتى نحصل على مطلب آخر، لذا ندعو المفوضية إلى الاستجابة لمطالب المحتجين، وشركاؤنا في الإطار التنسيقي مع هذا الخيار".

وكانت قوى في تحالف فتح دعت صراحة إلى إعادة العملية الانتخابية برمتها بيد أن كثيرين يرون في مثل هذه المطالب محاولة من تلك القوى الخاسرة للضغط من أجل تحسين تموقعها وحظوظها في المشاركة في تقاسم الحصص الحكومية.

ويرى مراقبون أن المالكي الذي يريد أن يكون صاحب اليد الطولى في نسج خيوط العملية السياسية ما يزال إلى حد الآن عاجزا عن تحقيق اختراق في موقف "تحالف قوى الدولة" الذي لم يحسم موقفه بشأن ما إذا سيكون ضمن مظلة "دولة القانون" أو ينتصر للتيار الصدري الذي حقق المفاجأة بتصدره الاستحقاق بواقع 73 مقعدا.

وتميل مواقف رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم إلى التيار الصدري، وسبق وأن عقد قبل أيام لقاء مع ممثلي الأخير للتباحث بشأن الأزمة.

وتبدو أزمة المالكي مركبة خصوصا وأنه يواجه تحديا آخر يتمثل في الخلافات التي برزت إلى السطح داخل تحالف فتح، الحليف الذي يراهن عليه لفرض محاصرة الصدر والحيلولة دون أن يكون اللاعب الأول على الساحة.

وتصاعد مؤخرا الحديث عن خلافات داخل "فتح" بشأن سبل الضغط للتقليل من حجم الخسارة الانتخابية، ففيما يذهب زعيم التحالف هادي العامري إلى تصعيد مضبوط في الشارع، يميل زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إلى كسر جميع الخطوط الحمراء لإعادة خلط الأوراق مجددا، على الساحة وفرض واقع جديد.

وحاول تحالف فتح التقليل من أهمية الخلافات بين الطرفين، معتبرا أن ما يحصل هو اختلاف في وجهات النظر لا أكثر، وقال عضو التحالف عدنان عزام، الثلاثاء إنه "وحسب استطلاعي وقراءتي لما هو موجود بالتحالف، لا يوجد خلاف جوهري، وإنما اختلاف في ما يتعلق بالتظاهرات الرافضة لنتائج الانتخابات".

وأضاف عزام لشبكة "رووداو" أنه "لا يوجد خلاف ظاهري بين قيادات تحالف الفتح، وإنما بآلية التظاهرات وآلية الضغط حول التصريح الأخير لمجلس الأمن وترحيبه بنتائج الانتخابات على الرغم من الشكوك الكبيرة في هذه النتائج"، مشددا على أنه "ليس خلافا، وإنما اختلاف في وجهات النظر".

يذكر أن العلاقة بين الخزعلي والعامري قد شهدت بعض التجاذبات قبل الانتخابات ولاسيما في علاقة بالترشحات على مستوى الدوائر، حيث كان للخزعلي موقف متحفظ لاحتكار العامري العملية ومحاولته استبعاد مرشحين تابعين له ضمن دوائر بعينها.

ويقول محللون إن الخلافات بين الجانبين أمر متوقع خصوصا أن الخزعلي الذي كان ضمن التيار الصدري في السابق قبل أن ينشق عنه، والذي يمتلك تحت إمرته الآلاف من العناصر المسلحة، يرفض أن يكون مجرد لاعب ثانوي على مسرح الأحداث، ويريد أن تكون له حصته من المغانم الحكومية.

ويشير المحللون إلى أنه من غير المرجح أن يذهب الخلاف بينهما حدا بعيدا، حيث إن إيران لن تسمح بذلك، لأن أي اهتزاز في فريقها سينعكس مما لا شك فيه على وضعها.

سدود إيران تتسبب في جفاف نهر سيروان

بغداد - يثير تراجع منسوب نهر سيروان في شمال شرق العراق، بفعل قلة الأمطار وسدود شيدتها إيران خلف الحدود، قلق المسؤولين العراقيين، حيث يؤثر هذا الوضع على الزراعة والإنتاج الكهربائي في البلد الغارق بالأزمات.

ودفع تدهور الوضع وزير الموارد المائية العراقي مهدي الحمداني إلى التلويح بتقديم شكوى ضد طهران أمام محكمة العدل الدولية، فيما تتمتع إيران بنفوذ قوي في العراق الذي يعتمد عليها لتأمين ثلث استهلاكه من الغاز والكهرباء.

ويشكل ملف المياه تحديا كبيرا في العراق الغني بالموارد النفطية، لكن ثلث سكانه الأربعين مليونا يعيشون تحت خط الفقر، ويواجه موجات جفاف تزداد سوءا عاما بعد عام، ومن انخفاض في معدلات هطول الأمطار.

وتعاني إيران كذلك من جفاف شديد، فقد عرفت العاصمة طهران هذا العام أسوأ جفاف منذ نصف قرن مع انخفاض نسبة الأمطار 97 في المئة.

وينبع نهر سيروان، أحد روافد نهر دجلة، من إيران ويغذي سدّ دربنديخان في محافظة السليمانية في إقليم كردستان، قبل أن يواصل مسيره إلى محافظة ديالى الزراعية، لكن مستواه قد انخفض كثيراً.

وقال مدير السد رحمن خاني "هناك فرق في منسوب المياه بين العام الماضي وهذا العام بحدود 7 أمتار و50 سنتمترا"، مشيراً إلى أنه "انخفاض غير مسبوق".

وأوضح أن ذلك الانخفاض يعود إلى "قلة الإيرادات المائية من المصادر الرئيسية للسد.. من قلة هطول الأمطار والثلوج"، لكن أيضا "بسبب إنشاء عدة سدود من الجانب الإيراني على روافد النهر وحجز المياه خلف السدود الإيرانية وتحويل مجرى النهر".

وشرح المسؤول المحلي أن ما وصل السد هذا العام "من الواردات المائية هو 900 مليون متر مكعب، في حين أن معدل إيرادات السد السنوية"، خلال السنوات السابقة "كان 4 مليارات و700 مليون متر مكعب".

وتسبب الانخفاض وفق المسؤول بـ"تقليل توليد الكهرباء بنسبة 30 في المئة مقارنة مع العام الماضي"، مضيفاً أن لذلك أيضا "تأثيرات كبيرة على الرقعة الزراعية في مناطق ديالى التي تعتمد على مياه السد".

وبات لملف المياه أهمية كبرى في العراق لاسيما بسبب التغير المناخي والجفاف المتكرر وارتباطه الأمر بملفات جيوسياسية متعلقة بتقاسم مياه نهري دجلة والفرات خصوصاً مع تركيا وسوريا وإيران.

وقدمت وزارة الموارد المائية طلباً لوزارة الخارجية العراقية من أجل تقديم شكوى ضد إيران، لمخالفتها "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للأنهار غير الملاحية العابرة للحدود لسنة 1997".

الجفاف وقلة المياه سيرغمان العراق على تخفيض مساحته الزراعية إلى النصف في موسم شتاء 2021 – 2022

وقال المتحدث باسم وزارة الموارد المائية عون ذياب إن الملف "مازال معلقاً". وأضاف أن "القرار بيد الحكومة هي التي تتخذ القرار المناسب"، مضيفاً "هذا القرار سياسي وليس فنياً".

وأشار إلى أن محافظة ديالى تعاني من وضع "حرج" بعدما انقطعت "مياه نهر سيروان بالكامل".

ومع تراجع الأمطار والجفاف، بات العراق البلد "الخامس في العالم" الأكثر تأثرا بالتغير المناخي كما أعلنت وزارة البيئة العراقية مؤخراً.

وكانت العديد من المنظمات غير الحكومية حذرت في أغسطس من أن 7 ملايين شخص مهددون بالحرمان من المياه بسبب عدم قدرتهم الوصول إلى الأنهر أو بسبب الجفاف.

وأعلنت السلطات العراقية منتصف أكتوبر بأن الجفاف وقلة المياه سيرغمان العراق على تخفيض مساحته الزراعية إلى النصف في موسم شتاء 2021 – 2022.

وفد أوروبي في عدن دعما لتنفيذ كامل لاتفاق الرياض

عدن - عقد سفراء من الاتحاد الأوروبي الثلاثاء في عدن سلسلة لقاءات مع أطراف سياسية يمنية، من بينهم رئيس الوزراء معين عبدالملك ووزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك الذي عاد الاثنين إلى العاصمة المؤقتة بعد غياب دام ثمانية أشهر. كما يعتزم الوفد الأوروبي لقاء قيادات من المجلس الانتقالي الجنوبي.

وأعرب السفراء خلال اللقاءات التي جرت عن دعمهم الكامل للحكومة اليمنية، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض.

معين عبدالملك

زيارة الوفد الأوروبي تحمل دلالات هامة في تقديم الدعم للحكومة

من جهته قال رئيس الوزراء اليمني خلال اللقاء إن "زيارة الوفد الأوروبي تحمل دلالات هامة في تقديم الدعم للحكومة والشعب اليمني في هذه الظروف المعقدة".

ودعا إلى "المساندة لإجراءات الحكومة الرامية إلى إنقاذ الوضع الاقتصادي والإنساني، ومواجهة التدهور الكارثي في الخدمات، كالكهرباء والمياه والخدمات الصحية، والتعليم، والبدء بمسار دعم الإعمار والتنمية".

وهذا هو الوفد الأوروبي الأرفع مستوى الذي يزور عدن منذ تشكيل الحكومة الحالية في ديسمبر الماضي، ولم يُعلن عن مدة الزيارة.

ويبدي الاتحاد الأوروبي اهتماما بضرورة توحيد صفوف الشرعية، قبيل بدء العمل على التسوية السياسية المتعثرة في اليمن.

ودعا الاتحاد في وقت سابق على لسان الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل إلى ضرورة عودة الحكومة اليمنية إلى العمل من عدن. وتعاني السلطة الشرعية في اليمن من حالة تشظٍ وانقسام تعوق جهود تحقيق أيّ تسوية للأزمة المندلعة في اليمن منذ نحو سبع سنوات.

ونجا وزير الزراعة والثروة السمكية سالم السقطري ومحافظ عدن أحمد حامد لملس في الحادي عشر من أكتوبر الجاري من محاولة اغتيال بتفجير سيارة مفخخة أسفرت عن 6 قتلى و7 جرحى، وقد أثار الهجوم المزيد من الشكوك والتصدع بين سلطة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتشهد عدن من حين إلى آخر عمليات تفجير واغتيال واختطاف تستهدف مقار أمنية وحكومية، ولئن توجه التهم عادة إلى المتمردين الحوثيين، إلا أن ذلك لا يعني عدم تورط جهات أخرى لها مصلحة أيضا في ترسيخ حالة الانقسام.

ويحاول الاتحاد الأوروبي وباقي الطيف الدولي حلحلة الأزمة اليمنية التي أدت إلى أسوأ أزمة إنسانية، وأولى الخطوات في ذلك هو الحرص على إنجاح اتفاق الرياض.

افتتاح دورة مجلس الأمة الكويتي على وقع تباينات بين النواب حول المصالحة مع الحكومة

الكويت - افتتح أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح الثلاثاء، دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة، على وقع تباينات بين النواب بشأن المصالحة الجاري العمل عليها مع الحكومة.

واقتصر أمير البلاد على كلمة مقتضبة في الافتتاح قال فيها "على بركة الله وبعونه سبحانه نفتتح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة، داعين المولى أن يوفقنا لما فيه الصلاح والإرشاد لخدمة الكويت"، في المقابل كان لرئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح مداخلة مطولة شدد من خلالها على أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد".

وقال رئيس الوزراء إنه بـ"العمل على تحقيق الاستقرار السياسي الدائم وقواعد التعاون البنّاء بين كافة الأطراف في مجلس الأمة وخارجه، تُفتح صفحة بيضاء لكويت جديدة".

وأكد أن أعباء المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الكويت "تقع على عاتق المجلس والحكومة معا بما يستوجب تسخير جميع الطاقات والإمكانات".

وشدد على ضرورة "تغليب المصالح العليا، وأن تتضافر كل الجهود لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم، ومواجهة التحديات والمتغيرات بإقرار منهج إصلاحي شامل يُنهي حالة الركود والجمود ويُشيع أجواء الأمل والتفاؤل".

وأشار إلى أن حكومته ستعمل على تأمين المقومات التي تضمن تنفيذ مبدأ استقلالية القضاء "ودعم سلطاته وتحقيق رسالته السامية في إنفاذ القانون واحترامه".

وشهدت الكويت على مدار الأشهر الماضية سجالات بين الحكومة ونواب المعارضة، تحوّلت إلى معركة لي ذراع من الطرفين قبل أن يتدخل أمير البلاد بطرح حوار وطني لتذويب الخلافات.

وأشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، خلال افتتاح الدورة الثانية بدعوة أمير الكويت إلى الحوار بين السلطتين كـ"بادرة ساهمت في كسر الجمود والركود السياسيَّين".

وقال "لا التصارع ولا الاشتباك السياسي الموتور ولا الطعن ولا التشكيك ولا التهديد ولا الوعيد ولا التخوين، سبل ناجحة لوضع مشكلاتنا على طريق الحل".

ويرى مراقبون أن أجواء التفاؤل السائدة، لا تعني أن الأمور تتجه إلى خواتيم سعيدة مثلما تأمل الحكومة، حيث إن هناك من النواب من لا يخفي تحفظاته على المصالحة الجاري العمل عليها، ويرفضون أن يتحوّل مسار الأمور إلى تماه مع السلطة التنفيذية.

وكانت كتلة النواب التسعة التي رفضت التوقيع على التماس عفو عن معارضين (جار العمل عليه)، لوحت بالتصعيد في حال لم يقم رئيس الوزراء بسحب طلب تأجيل الاستجوابات المزمعة بحقه وعدد من الوزراء في دورة الانعقاد السابقة.

وشددت الكتلة على أن الجلسة التشريعية المقبلة لن تعقد إلا بعد إجراء التعديل الوزاري الذي تأجل بسبب الحوار الوطني، غير مستبعدة اللجوء إلى خيار الجلوس مجددا على مقاعد الوزراء.

في مقابل ذلك تبدو كتلة الـ31 منقسمة على ذاتها، بشأن الحوار الوطني والعرض القائم بتمكين عدد من نوابها من حقائب وزارية، فضلا عن الخلافات بشأن رئاسة اللجان.

وقال النائب مهلهل المضف إن "الخلافات تحدث حتى في البيت الواحد لكن الإشكالية في تسريبها؛ فالنواب بشر وليسوا منزهين ولا أعتقد أن الخلاف يمكن أن يتطور إلى حدّ التقصير في حماية الدستور أو التراجع عن ثوابتنا والتنازل عن أدواتنا الدستورية".

أجواء إيجابية